تساءل عن التدابير التي أخذت لتجهيز بدائل ترويحية للشباب

المطيري للصالح: ما أسباب إغلاق 4 مشاريع ترفيهية ؟

أعلن النائب ماجد المطيري عن تقديمه سؤالا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس الصالح بصفته رئيس الهيئة العامة للاستثمار وشركة المشروعات السياحية التابعة لها بخصوص المشاريع التالية:

حديقة الصباحية، المدينة الترفيهية في منطقة الدوحة - حديقة الشعب ومشروع الشويخ الترفيهي بمنطقة السالمية.

وطلب المطيري إفادته بالآتي:

1- لماذا تم اغلاق اربعة مشاريع ترفيهية في الوقت نفسه؟

2- متى تم اغلاق كل مشروع على حدة؟

3- متى يتم إعادة تشغيل كل مشروع بطريقة كاملة؟

4- ما التدبيرات التي أخذت لتجهيز بدائل ترفيهية للشباب وقت اغلاق هذه المشروعات الترفيهية؟

5- لماذا تم إغلاق تلك المشاريع ومحاولة إخلائها من قبل المستأجرين؟

6- هل لديكم مشروع متكامل لتلك المواقع؟ وما تفاصيل هذه المشاريع من حيث الوصف والتكلفة والعائد وفترة الانجاز؟

7- هل تمت دراسة تلك المشاريع وأخذ الموافقات على دراسات الجدوى الخاصة بكل مشروع؟

8- هل تم الحصول على تمويل ومشغلين لتلك المشاريع ؟

9- ما خطة عمل لتلك المشاريع ومتى سوف يبدأ العمل فيهم؟

النائب ماجد المطيري

10- هل تم التنسيق مع المستأجرين لاستمرارهم بالمشروع وتحصيل الإيرادات منهم والمحافظة على الأموال العامة أثناء فترة انجاز المشاريع؟

11- لماذا لم يتم التخطيط لإنجاز تلك المشاريع على مراحل للمحافظة على ايرادات المال العام ولتوفير متنفس لشباب واطفال الكويت؟

12- هل تم الحفاظ على المال العام بعدم الإضرار بالمشروع والمستأجرين في حال التعرض لهم وعدم مقاضاة الدولة بالتعويض عن الأضرار التي تقع عليهم؟

13- هل تم استخراج تراخيص رسمية لتلك المشاريع العديدة؟

14- في حال عدم البدء بالمشروع والانتهاء من دراسات الجدوى هل تم اخلاء المستأجرين والتعرض لهم؟

15- هل تم استصدار احكام مباشرة على المستأجرين للتنفيذ عليهم بالإخلاء؟

16- هل تم إيقاف الدخل على الدولة لحين عمل دراسة الجدوى وطرح المناقصة على المقاولين؟

17- كم قيمة الدخل الضائع حتى الآن من إيقاف النشاط بالمشروع؟

18- هل قامت شركة المشروعات باعمال غير قانونية وفوضوية من خلال وضع أسوار وشباك وبوابات مخالفة على المشروع من الخارج ومواقف السيارات؟

19- هل هناك تراخيص للاسوار والابواب او اي سند قانوني لذلك؟

20- هل قام وزير البلدية بدوره القانوني في ازالة أي مخالفة بالمشروع أو أي سُور أو بناء من دون ترخيص؟ وإذا لم يقم بذلك فعليه القيام بدوره بأكمل وجه وتحقيق العدالة بالكامل.

21- هل هناك شكاوى أو قضايا رفعت من قبل المستأجرين؟ وهل تمت تسوية الخلافات معهم ووضع حلول لأوضاعهم؟

22- هل تم تنفيذ تلك المشاريع بالطريقة التي تحافظ على مكتسبات القطاع الخاص الكويتي وبالطريقة التي تخفض الأضرار الناتجة على المال الخاص وأخذ هذه المعايير في احتساب منافع تلك المشاريع؟

23- هناك مشاريع مماثلة مثل سوق المباركية والمشاريع التي استلمتها الدولة من مستثمرين، هل تم اخلاء المستأجرين من تلك المشاريع أو احترام عقودهم الايجارية؟

24- لماذا تمت المحافظة على المستأجرين في مواقع واخلائهم لمواقع أخرى؟

25- ما السند القانوني الذي يسمح للمشروعات السياحية التعدي على عقود ايجار خاصة لأفراد وشركات كويتية؟

26- هل وافق ديوان المحاسبة على طرد المستأجرين من غير أمر محكمة ومن سوف يتحمل الاضرار بالمال العام في حالة رجوع المستأجرين الى المشروعات السياحية للتعويض؟ وما الأضرار؟

27- ما صحة قيام شركة المشروعات السياحية بغلق أبواب حدائق عامة «وعلى سبيل المثال متنزه الشعب الترفيهي ومنع الجمهور من دخول الحديقة ما أدى الى حرمان الجمهور من الاستفادة من حديقة عامة»؟

28- هل تمت الموافقة من قبل هيئة الزراعة لغلق حديقة عامة؟ وما السند القانوني لذلك

في الوقت الذي تتجه فيه الدولة إلى تقليص النفقات والهيئات

الكندري يسأل وزير النفط عن الجدوى الاقتصادية لإنشاء شركة لتداول المنتجات النفطية

أعلن نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري عن توجيهه سؤالا الى وزير النفط وزير الكهرباء والماء عصام المرزوق عن الجدوى الاقتصادية لإنشاء شركة تداول المنتجات النفطية.

وجاء في نص السؤال: يعد المورد النفطي هو الوحيد الذي تعتمد الكويت كمصدر حيوي للميزانية والدخل ومن هذا المنطلق تولي السلطتان التشريعية والتنفيذية والجهات المحاسبية والرقابية اهمية كبرى لهذا المورد الذي يجب ان تكون الرقابة عليه دقيقة حتى وإن كانت لاحقة نظرا لأهميته.

ولا شك أن تقارير ديوان المحاسبة المتتالية والمتعاقبة غالبا ما تصدر كثيرا من الملاحظات والمخالفات على مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها انطلاقا من دورها الرقابي.

ومن هذا المنطلق وفي الوقت الذي تتجه فيه الدولة إلى تقليص النفقات والهيئات والشركات الحكومية تخرج علينا مؤسسة البترول الكويتية بإنشاء شركة تسويق جديدة لتداول المنتجات بعد أن حصلت على الضوء الأخضر من المجلس الأعلى للبترول لإنشائها رغم غياب الشفافية حول الهدف من إنشاء هذه الشركة وجدواها الاقتصادية.

ولا شك أن هناك شبهات كبرى تحوم حول هذه الشركة المجهولة المعالم خصوصا مع تحذير عدد من الخبراء من إنشائها وانها ستشكل عبئا على المال العام الأمر الذي يؤدي بنا كممثلين للأمة إلى دق ناقوس الخطر امام هذه الشركة غير واضحة الأهداف والمعالم والجدوى المستقبلية في ظل وجود قطاع التسويق العالمي التابع لمؤسسة البترول الكويتية الذي يقوم بعمله بنجاح وكما يجب منذ سنوات. لتخرج علينا هذه الشركة الأمر الذي يدل على ازدواجية وتعارُض كبير وتشابك في العمل ما يثير كثيرا من التساؤلات والشكوك حول ماهية الشركة والطريقة التي تمت الموافقة عليها من قبل المجلس الأعلى للبترول.

■ هناك شبهات كبرى تحوم حول هذه الشركة المجهولة المعالم

■ العديد من الخبراء حذروا من إنشائها وأكدو أنها ستشكل عبئاً على المال العام

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1) لماذا هذا التشابك في العمل والاختصاصات بين قطاع التسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية وشركة تداول المنتجات؟

2) هل كان المجلس الأعلى للبترول على علم بجميع تفاصيل إنشاء الشركة؟

3) هل توجد معلومات أُخفيت عن المجلس الأعلى للبترول فيما يتعلق بإنشاء هذه الشركة خصوصا مع تأكيد الخبراء أن المجلس الأعلى للبترول كان مغيبا عن كثير من المعلومات المهمة حول الشركة؟

4) ما الجدوى الاقتصادية من إنشاء الشركة في ظل وجود قطاع التسويق العالمي الذي يعمل منذ سنوات بنجاح على صعيد تسويق المنتجات النفطية؟ يرجى تزويدي بنسخة من دراسة الجدوى الاقتصادية إن وجدت.

5) هل يوجد ما يعوق توكيل مهمة تسويق منتجات مصفاة الدقم لقطاع التسويق العالمي في مؤسسة البترول الكويتية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب ما تلك المعوقات؟

6) كيف ستسهم هذه الشركة في زيادة المدخول النفطي مع وجود تعارض وتشابك في اختصاصاتها مع قطاع التسويق العالمي؟

7) سيخلق وجود جهازين للتسويق بالدولة حالة من الارتباك والفوضى والتضارب لدى العملاء، فكيف سيتم التعامل معهما؟

8) ما الحاجة لإنشاء الشركة حيث إنها تمثل مخالفة صريحة لتوجيهات وقرارات مجلس الوزراء وديوان المحاسبة اللذين يدعوان إلى تقليص النفقات والهيئات والشركات الحكومية في ظل انخفاض اسعار النفط ؟

9) هل قامت مؤسسة البترول الكويتية بدراسات التحوط من المخاطر لأعمال هذه الشركة الخاصة بالمتاجرة بالمنتجات النفطية في ظل وجود معدلات خطورة عالية قد تعرض مورد الكويت الوحيد للخطر؟ يرجى تزويدي بنسخة من الدراسة.

10) لماذا تم اختيار موقع الشركة في دبي ولم يكن في الكويت؟

11) هل سوف تتم الاستعانة بعمالة وطنية من ذوي الخبرة للعمل في هذه الشركة؟ وكم يبلغ عدد العمالة الوطنية المقرر الاستعانة بها؟ وما نوع عقود العمل الخاصة بهم؟

12) في حال إنشاء هذه الشركة في دولة الإمارات العربية المتحدة كما هو مقرر، هل سوف تخضع لأي نظام ضريبي؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب ما هذا النظام؟ وهل تم عرض هذه التفاصيل على المجلس الأعلى للبترول قبل البت بقرار إنشاء الشركة؟

13) كيف ستكون رقابة الجهات الرقابية والمحاسبية في البلاد على هذه الشركة؟

14) هل الشركة ستكون مملوكة بالكامل للكويت أم عن طريق شراكة؟ وإذا كانت بالشراكة ما الهيكل الإداري لهذه الشركة؟ وهل ستكون مناصب محددة للجانب الكويتي بالشركة؟ يرجى تحديد هذه المناصب مع مسمياتها والوصف الوظيفي لكل منصب على حدة.

15) كيف ستكون آلية عمل الشركة خصوصا أن رسالتها تتضمن تداول المنتجات النفطية وهذا يعني أن المسألة ستتضمن بيعا وشراء؟ وهل سيتم بيع النفط عن طريق تسويقه أم ستشتريه أيضا؟ وإذا كانت ستشتري النفط، كيف تقوم بذلك ونحن في الكويت نعدّ من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم؟

16) هل سيقتصر عمل شركة المتاجرة المزمع إنشاؤها على مهمة تسويق منتجات مصفاة الدقم فقط؟

17) هل شكلت مؤسسة البترول الكويتية لجانا بخصوص هذه الشركة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب فيرجى تزويدي بأسماء رئيس وأعضاء هذه اللجان كل على حدة. وهل أحد رؤساء أي من هذه اللجان مرشح لتقلد أحد المناصب بالشركة الجديدة؟

18) ما الجوانب المنوط باللجنة دراستها وفقا لقرار إنشائها؟ وهل تم عرض تقريرها وتوصياتها على المجلس الأعلى للبترول قبل اعتماد إنشاء شركة المتاجرة؟

19) بالرجوع إلى نص المرسوم بالقانون رقم (6) لسنة 1980 بإنشاء مؤسسة البترول الكويتية المادة (3) الفقرة (2) والتي تنص على أن «نقل وتوزيع وتسويق النفط الخام والغاز الطبيعي والغاز المسيل وسائر المواد الهيدروكربونية الأخرى ومشتقاتها ومستخرجاتها المصنعة والمتاجرة في جميع هذه المواد » . هذه المادة نصت بشكل واضح وصريح على ان المؤسسة تتولى عملية التسويق بشكل كامل، فهل يوجد تعارض قانوني مع آلية عمل شركة تداول المنتجات النفطية؟ وهل المجلس الأعلى للبترول على علم بهذا التعارض؟

20) ما دور نائب رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية في إنشاء هذه الشركة؟ يرجى تزويدي بنسخة من التقرير الذي عرضه على المجلس الأعلى للبترول.

مؤكداً أنها مناقضة لقوانين ديوان الخدمة المدنية

العتيبي يسأل وزير الصحة عن إصدار قرارات مخالفة لشروط التدرج الوظيفي

خالد العتيبي

أعلن النائب خالد العتيبي عن توجيه سؤالا إلى وزير الصحة د. جمال الحربي بشأن قرارات وزارية خاصة تضمنت تغييرات شاملة وواسعة النطاق ببعض المناصب، وجاء في نصه:

اتخذت وزارة الصحة مطلع (أغسطس 2017) مجموعة من القرارات الوزارية التي تضمنت تغييرات شاملة وواسعة النطاق بمناصب مدراء إدارات و ومدراء ونواب مدراء مستشفيات ومراقبين على مستوى إدارات مركزية و رؤساء و امناء مراكز صحية ورؤساء هيئات تمريضية.

وقد نمى الى علمي ان اغلب تلك القرارات مخالفة بشكل واضح لقرارات ديوان الخدمة المدنية والقرارات الوزارية المعمول بها، فضلا عن ان تلك القرارات اشتملت على تنقلات اطباء الى وظائف مستحدثة بمكتب وكلاء الوزارة غير معتمدة بالهيكل الوظيفي، وعليه يرجى الاجابة عن الاسئلة التالية:

1- هل جاءت القرارات الوزارية الأخيرة المشار إليها مخالفة لقراري مجلس الخدمة المدنية رقم 30 لسنة 2015، ورقم 5 لسنة 2010 ، والقرار الوزاري رقم 137 لسنة 2017؟

2 - إن كانت الاجابة بنعم فيرجى تزويدي بالأسباب التي دعت الى ذلك وجعل جميع القرارات في حكم الباطلة اجرائيا بحسب القانون ولوائح ديوان الخدمة المدنية؟

3 - ما الاجراءات التي ستتخذها الوزارة بعد اصدارها قرارات عدة مخالفة لشروط التدرج الوظيفي، وشروط وجوب العرض على لجنة شؤون الموظفين، فضلا عن مخالفتها شرط دعوة لجنة شؤون الموظفين بالوزارة المتقدمين للوظائف الاشرافية لفتح مجال التنافس والمفاضلة؟

4 - نمى الى علمي انه قد تمت احالة مجموعة من الأطباء لهم مركز قانوني ودرجة وظيفية فنية وفقا لضوابط ديوان الخدمة المدنية الى وظائف اخرى بمكاتب الوكلاء غير مدرجة بالهيكل التنظيمي ، فضلا عن عدم وجود مهام لهم، يرجى تزويدي بكشف بأسماء هؤلاء ووظائفهم الأصلية و الوظائف الاخرى المنقولين اليها والأسباب التي دعت الى ذلك والأسباب التي دعت لنقلهم الى وظائف غير مدرجة بالهيكل الوظيفي.

5 - هل استقبلت الوزارة تظلمات من اطباء او فنيين او إداريين ضد القرارات الأخيرة؟ إن كانت الاجابة بنعم فيرجى تزويدي بنتائج تلك التظلمات و التوصيات التي اتخذت لذلك واجراءات الوزارة حيال ذلك

عاشور يسأل عن أسباب إيقاف أكثر من 20 حكماً لكرة القدم

صالح عاشور يسأل عن سبب إيقاف الحكام

أعلن النائب صالح عاشور عن توجيهه سؤالا إلى وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الشباب عن أسباب إيقاف أكثر من 20 حكما من قبل اللجنة المؤقتة لإدارة الاتحاد الكويتي لكرة القدم. وجاء في نص سؤاله:

-1 صدر قرار من رئيس اللجنة المؤقتة لإدارة الاتحاد الكويتي لكرة القدم بإيقاف أكثر من عشرين حكما من التحكيم ، لذا يرجى تزويدي بنسخة من قرار الإيقاف والجهة التي أصدرت القرار ومدة الإيقاف.

-2 ما أسباب الإيقاف ومسبباته؟ وهل تم تشكيل لجنة تحقيق أو تقصي حول أسباب الإيقاف؟

-3 ما مدى صحة تقدم الحكام بكتاب رسمي لرئيس اللجنة المؤقتة لإدارة الاتحاد ورئيس لجنة الحكام لشرح وجهة نظرهم ؟ وهل تمت مقابلتهم لمعرفة سبب الطلب ؟ وما الإجراءات التي تمت بعد تقديمهم الكتاب ؟

-4 قام الحكام الموقوفون بمقابلة وزير الدولة لشؤون الشباب لشرح أسباب الإيقاف وشرح وجهة نظرهم ، فما الإجراءات التي قمت بها بعد مقابلتهم وهل اطلعت على سبب الإيقاف؟

العنزي يقترح إضافة المواطنات اللاتي يتلقين مساعدات من «الشؤون» إلى التأمين الصحي

عسكر العنزي

تقدم النائب عسكر العنزي باقتراح برغبة بإضافة المواطنات اللاتي يتلقين المساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية إلى التأمين الصحي.

وجاء في نص الاقتراح:

تنص المادة (2) من القانون رقم (114) لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين على: « تسري أحكام هذا القانون على المواطنين المتقاعدين المسجلين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ويجوز إضافة شرائح أخرى بقرار يصدره الوزير».

لذا فإنني أتقدم بهذا الاقتراح برغبة لعرضه على مجلس الأمة والذي ينص على إضافة المواطنات اللاتي يتلقين المساعدات الاجتماعية إلى التأمين الصحي

إعلان

بلدية الكويت
إدارة المناقصات والعقود

إعلان رقم 2017/69

طرح مزايدة رقم 3 - 2017 - 2018 الخاصة بالترخيص باستغلال مساحة مبنى فرع بلدية الكويت بمحافظة الجهراء لتقديم خدمات الطباعة والتصوير للمراجعين

تعلن بلدية الكويت عن طرح المزايدة أعلاه فعلى الشركات والمؤسسات المتخصصة في هذه الأعمال والراغبة في الدخول في هذه المزايدة مراجعة بلدية الكويت «المبنى الإداري الدور السابع - مراقبة المناقصات والمزايدات» أثناء الدوام الرسمي للحصول على وثائق المزايدة مقابل مبلغ 20.00 دينار «فقط عشرون دينار لا غير» وهذا المبلغ غير قابل للرد بأي حال من الأحوال.

سيعقد الاجتماع التمهيدي مع المزايدين الذين حصلوا على وثائق المزايدة في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الموافق 2017/9/12 في مكتب السيد / نائب المدير العام لشؤون محافظتي الفروانية والجهراء.

توضع مظاريف العطاءات في الصندوق الخاص الموجود في بلدية الكويت «بالمبنى الإداري - الدور السابع - مراقبة المناقصات والمزايدات» في موعد أقصاه الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم الإثنين الموافق 2017/9/18 وهو آخر موعد لقبول العطاءات، على أن يودع مع العطاء تأمينا أوليا لا يقل عن 2 ٪ «اثنان بالمائة» من قيمة العطاء.

مدير عام البلدية